دار الـوثـائـق
الـقـومـيـة
بـالـقـاهـرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
٣١٨

وثيقة رقم (٣٣٥)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٣١٨

ملف رقم: 19/27 C

الملف الداخلي: ٤/٤٢

رقم الإفادة: ٨٣

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ١٩/ ٢/ ١٩٣٠م - ٢٠/ ٩/ ١٣٤٨هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن: السجائر والدخان في الحجاز.

نص الوثيقة:

تحريراً في ٢/١٩ سنة ١٩٣٠م

٢٠/٩/١٣٤٨هـ

وزارة الخارجية

القنصلية الملكية المصرية

بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم ما يأتى:

يستورد الحجاز أغلب أنواع السجائر والدخان من مصر. وترد إليه أصناف أخرى من عدن. ولكن المشاهد أن سمعة السجائر المصرية تفوق سمعة الأصناف الأخرى، ولذلك فإن الأهالى يقبلون عليها أكثر من غيرها.

وكان يغلب في السوق ماركة (ماتوسيان) الرخيص الثمن، وتباع العلبة منه

بأربعة قروش حجازي دارج، وهو ما يوازى ١٦ مليماً تقريباً. وقد استمر هذا النوع يزاحم غيره حتى استولى على سوق الحجاز بأجمعها؛ إذ كان يجده الإنسان في جدة ومكة والمدينة ورابغ وينبع والطائف والبلاد الأخرى دون غيره.

استمر دخان ماتوسيان مستحوزاً على السوق إلى أن ظهر فيها نوعاً [كذا!] آخر من الدخان والسجائر يقال له: (معدن أصلي كوتاريللي) بالإسكندرية.

فاستورده التجار من مصر، وتباع العلبة منه في الحجاز بمبلغ يقرب من قرش ونصف صاغ في الجملة، بينما الثمن المكتوب عليها من الفاوريقة المصرية هو ٣ صاغ لعلبة العشرين سيجارة.

أدى انخفاض سعر كوتاريللي بالحد الذي بينا إلى أن تمكن هذا الصنف من مزاحمة الأصناف الأخرى، وكاد يقضي عليها، مما دعا الكثيرين من التجار إلى التألم من كساد بضاعتهم. دعتني هذه الحالة إلى تعرف الأسباب التي أدت إلى هذا النزول خصوصاً بعد أن راجت حوله إشاعات عدة، فوجدت إشاعات تدور على ألسنة بعض المختصين في الموضوع، وكلها بمعنى أن هبوط السعر في الدخان والسجائر الكوتاريللي رغم تفوق نوعه على ماتوسيان يرجع إلى ألاعيب اتخذها بعض التجار الحجازيين عند استيرادهم لهذا الصنف. فتقول الإشاعات إنهم يرتبون الصناديق بترتيب مخصوص بحيث يكون من أسفله ورق لف من ماركة بافرا، ويضعون فوقها علب الدخان بكميات قليلة، وتقدم للجمرك بالسويس باعتبار أنها تحوي جميعاً دخان [كذا!] وسجائر لا غير. ويقولون أن جمرك السويس اعتاد أن يفرج عن هذه الصناديق باعتبار أن ما بها هو كله دخان. وكان ينبني على ذلك بطبيعة الحال أن يسترد هؤلاء التجار عن وزن ورق اللف الدروباك المستحق عند إعادة تصدير الأدخنة، وبذلك يربحون مبلغاً طائلاً يمكنهم من تخفيض سعر الدخان في الحجاز.

ولما كان للموضوع وما كان يدور حوله من مختلف الإشاعات مساس بسمعة الإدارة المصرية، أردت أن أتحقق بنفسي من هذه الأقاويل؛ لإظهار مبلغ

نصيبها من الصحة، فأجريت التحريات بصفة سرية، فتبين أن المسألة ترجع إلى زمن بعيد، وأن بعض التجار الحجازيين بالاشتراك مع عملاء مصريين بالسويس يجري على هذه الطريقة من نحو سنتين.

ولم أستطع لقصر المدة وحرصي على تبليغها في أقرب وقت أن أصل إلى بيان عن الإرساليات التي وردت في بحر تلك المدة، ولكنه تبين لي من التحريات السرية بجمرك جدة أن آخر إرسالية وردت من هذا القبيل كانت على الباخرة الطائف التي غادرت ميناء السويس في أول فبراير الجاري، إذ كان عليها من ضمن الدخان الوارد للحجاز أربع صناديق ورق بفرة، دخلت جمرك جدة كما خرجت من جمرك السويس باسم دخان، كما تبين ذلك من شهادة التصدير التي قدمها المستورد لجمرك جدة، إذ ورد فيها أن جميع المستورد هو من الدخان لاغير.

ويبلغ الإحصاء الذي أمكنني الوصول إليه أن ما ورد في بحر الشهرين الأخيرين إلى جمرك جدة من نوع الكوتاريللي يقدر بثلاثين صندوق دخان، في داخل كل صندوق بين الستين والسبعين كيلو جراماً، خرجت من جمرك السويس باسم دخان وكان دخولها إلى جدة باسم دخان أيضاً، ولكن الواقع أنه كان بداخلها (ورق بافرا)، وكان المستورد لها من يدعى (إبراهيم البترجي التاجر بجدة) بواسطة:

١- يوسف خليفة التاجر بالسويس في الأشهر الأولى من المدة المشار إليها. وكان يعاونه في المدة التالية في عمليات التصدير من يدعى:

٢- محمد السيد التاجر بالسويس.

مما سهل هذه التصرفات أن جمرك جدة لا يفرق في تحصيل الرسم ما بين الدخان وورق اللف، فإنه يحصل ٣٦ قرشاً أميريًا على كل كيلو من هذه الأصناف على السواء. وإن كان ما يرد بأوراق المستورد من أن الرسالة تحوي على خلاف الواقع دخاناً صرف [كذا!] في حين أن بها ورق لف أيضاً موضع استغراب إدارة الجمرك بجدة.

فأرجو من سعادتكم التفضل بالنظر، ومخابرة الجهات المختصة؛ للتحقق من مبلغ هذه الإشاعات، وذلك حرصاً على سمعة الإدارة المصرية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

القائم بالأعمال/ حسن الأشموني

وثيقة رقم (٣٣٦)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٣١٨
ملف رقم: 19/27 C
الملف الداخلي:
رقم الإفادة: ٢٣٩ سري
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ٢
تاريخ الوثيقة: ٨ مارس ١٩٣٠م

موضوع الوثيقة:

بشأن: الاعيب بعض تجار الدخان الذين يصدرون السجائر المصرية إلى الحجاز.

نص الوثيقة:

سري

حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية

أبلغتنا القنصلية الملكية في جدة أنها لاحظت رواج صنف معين من السجائر المصرية (كوتاريللي) في الحجاز، بأسعار تقل النصف تقريباً عما تباع بها في القطر المصرى، وبالتحري علمت أن المصدرين يرتبون الصناديق بحيث تظهر كأنها مشحونة بعلب السجائر، بينما هي مملوءة من الداخل بورق لف من ماركة (بافرا)، وقد اعتاد جمرك السويس أن يصرح بتصدير هذه الصناديق على اعتبار أنها تحتوي على سجائر، وبذلك يسترد المصدرون قيمة الدورباك عن وزن الطرود بأكملها وإن كان أغلب ما فيها هو من ورق اللف. ولما كانوا يربحون مبلغاً طائلاً بسبب هذه العملية، فإنهم يتمكنون من تخفيض سعر سجائرهم في الحجاز للحد المشاهد هناك. وقد ذكرت القنصلية أسماء كل من المستوردين

والمصدرين، وأوردت بعض بيانات أخرى قد تفيد في إظهار مبلغ حقيقة هذه الإشاعات من الصحة. فأتشرف بأن أبعث مع هذا لعزتكم بصورة من كتاب القنصلية في هذا الصدد لاتخاذ ما يرى في شأنه، وأرجو التكرم بإفادتي بالنتيجة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

٨ مارس ٣٠

ختم
وكيل الخارجية
شريف صبري

وثيقة رقم (٣٣٧)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٣١٨

ملف رقم: 19/27 C

الملف الداخلي: ٤/٤٢

رقم الإفادة: ٢٩١

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ١٩٣٠/٨/٧م - ١٣٤٩/٣/١٢هـ سري

موضوع الوثيقة:

بشان: طلب كشف من جمركي جدة وينبع.

نص الوثيقة:

ختم
١٩ Aug. 1930

وزارة الخارجية
القنصلية الملكية المصرية
بمدينة جدة

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

بناء على كتاب الوزارة رقم ١٢٣ (ملف ٢٧/١٩ سري) بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠م، بخصوص طلب كشف من جمركي جدة وينبع لحساب أشخاص، أتشرف بإحاطة سعادتكم أنه بطلب هذا الكشف من سعادة "قائمقام جدة"، وهو السلطة المختصة، أفادنا شفهياً أنه لا يمكن له أن يرخص بإعطائنا الكشف المطلوب. وأضاف على ذلك أنه بإطلاعه على دفتر المنافستو في جمركي جدة وينبع عن الرسالات المبينة في الكشف المرفق بخطاب الوزارة، تبين أنها جميعاً دخان، وقد بينَّا لسعادته أن هذا الكشف يكتب عادة بإملاء المُوَرِّد نفسه، وعلى

ذلك فهو لا يدل على حقيقة محتويات الرسائل، فوافقنا سعادته على أن هذه المعلومات لا تفيد أكثر من أنها بناء على إملاء المورد نفسه قد تقيدت بالدفتر.

هذا مع العلم بأنه هناك دفتر آخر بجمركي جدة وينبع، تبين في تفاصيل محتويات كل رسالة (تستيفها)، فلما طلبنا من سعادة القائم مقام إعطائنا [كذا!] صورة مما هو وارد بهذا الدفتر امتنع بتاتاً.

والظاهر أن أنباء قضية السويس بين عائلات المستوردين المتهمين هنا بجدة، فحاولوا بكل الطرق أن يتوسطوا لدى سعادة القائم مقام في أن لا يسمح بإعطاء معلومات تضرهم، وهذا ما يفسر سبب رفض إعطائنا [كذا!] صورة من دفتر التستيف، وحصر كلامه في دفتر المنافيستو الذي لا يفيد شيئاً، ولا يضر بالمستوردين.

وقد توصلنا بطريقة أخرى أحطناها بالكتمان إلى الاتصال بشركات الملاحة (شركة البواخر الخديوية والشركة الإيطالية توكيل لازارينى)، فورد لنا من وكلاء الشركتين أن الرسالات المذكورة مقيدة بدفاتر شركتيهما على أنها دخان وسجائر، وهذا لأن دفاترهما منقولة من دفتر المينافيستو، ولا تدل على حقيقة محتويات الرسائل بعد تستيفها بمعرفة الجمرك.

إيزاء [كذا!] ذلك حاولت القنصلية أن تحقق ما تطلبه الوزارة، وما وعدنا به سابقاً في كتابنا رقم ٨٣ في ١٩/ ٢/ ١٩٣٠م، أن الحصول على الكشف المطلوب بواسطة وسيط سري. ولكن نظراً لأن الدفاتر قديمة وموضوعة في (الدفترخانة) فإن الرجوع لها يثير الشكوك والريب؛ مما كان سبب تراجع الوسيط وعدوله عن وعده، ولذلك فشلت هذه المحاولة.

ولم نتمكن من الاضطلاع على دفاتر الشيخ إبراهيم البترجي؛ لأنه يحيطها بالكتمان، وكذلك رفضت السلطات المختصة أن تتولى بنفسها الاضطلاع وإعطائنا [كذا!] المعلومات اللازمة.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

القائم بالأعمال/ حسن الأشموني